For cited: *Al-Taie, F. A. H. & Al-Jumaili, S. B. D. (2023). Organizational aspects of the teacher's relationship with the private university or college. Journal of Strategic Research in Social Science, 9 (1), 105-122.*

Crossref *doi: 10.26579/josrss.9.SE.5*

Research Article

Journal of Strategic Research in Social Science
(JoSReSS)
www.josrss.com
ISSN: 2459-0029

Year: 2023
Volume: 9
Issue: SE

Organizational aspects of the teacher's relationship with the private university or college

Fadia Ahmed Hassan AL-TAIE[1] & Suleiman Barak Dayeh AL-JUMAILI[2]

Keywords
teaching, eligibility, organizational, competition, education sector

Article History
Received
11 Mar, 2023
Accepted
30 Jun, 2023

Abstract

Organizational manifestations are linked to the teaching relationship with the private university or college, despite its inception through a contractual relationship linking the two parties, with the sustainability of academic activity and the requirements for its development and the achievement of quality standards in this activity, as well as the rules of competition in the labor market that necessitate continuous advancement for these private universities and colleges. With its staff in a way that reflects positively on its scientific reputation, which leads to attracting those interested in its educational services. There is no doubt that this competition requires that the teaching and academic staff be linked to the private university or college in an organizational connection in which the will is bound In contrast, the organizational aspects flourish at the level of the university or private college. As for the teaching level, the flourishing of the organizational aspects would achieve social security for the teaching staff, making him reassured about his job position from being subject to the will of the university or college and its personal goals, which are characterized by arbitrariness in the exploitation of the position. Contractual superiority at the expense of the teacher, whether in terms of determining the effects of the contract or in terms of terminating the contract, which perhaps the control of the judiciary may not be effective in guaranteeing the economic rights of the teacher.

[1] Corresponding Author. ORCID: 0000-0001-7414-9324. PhD Researcher, University of Fallujah, College of Law, Iraq, 1302201108@uofallujah.edu.iq
[2] ORCID: 0000-0002-1101-6302. Prof. Dr., University of Fallujah, Professor of Private Law, Iraq, sulaiman_barrak@uofallujah.edu.iq

المظاهر التنظيمية لعلاقة التدريسي بالجامعة او الكلية الاهلية

أ.م فاديه احمد حسن الطائي
باحثة دكتوراه
كلية القانون /جامعة الفلوجة _العراق
1302201108 @uofallujah.edu.iq
أ.د سليمان براك دايح الجميلي
استاذ القانون الخاص
جامعة الفلوجة _العراق
sulaiman_barrak@uofallujah.edu.iq

الملخص

ترتبط المظاهر التنظيمية علاقة التدريسي بالجامعة او الكلية الاهلية ، على الرغم من نشأتها من خلال علاقة عقدية تربط بين الطرفين ، بديمومة النشاط الاكاديمي ومتطلبات تطوره وتحقيق معايير الجودة في هذا النشاط ،فضلا عن قواعد المنافسة في سوق العمل التي تحتم على تلك الجامعات والكليات الاهلية الارتقاء المستمر بملاكاتها على نحو ينعكس ايجاباً على سمعتها العلمية مما يؤدي الى استقطابها للراغبين بخدماتها التعليمية ، ولا شك ان هذه المنافسة تستلزم ارتباط الملاكات التدريسية والاكاديمية بالجامعة او الكلية الاهلية ارتباطاً تنظيميا تتقيد فيه الارادة التعاقدية وتزدهر بمقابل ذلك الجوانب التنظيمية هذا على مستوى الجامعة او الكلية الاهلية ، اما على مستوى التدريس فان من شأن ازدهار الجوانب التنظيمية ان تحقق امناً اجتماعياً للتدريسي يجعله يطمئن على مركزه الوظيفي من ان يكون عرضة لإرادة الجامعة او الكلية وغاياتها الشخصية والتي تتصف بالتعسف في استغلال المركز التعاقدي المتفوق على حساب التدريسي سواء من حيث تحديد اثار العقد او من حيث انهاء العقد والتي ربما رقابة القضاء عليها قد لا تكون ناجعة في ضمان الحقوق الاقتصادية للتدريسي.

الكلمات المفتاحية : التدريسي ، الاهلية ، التنظيمي ، المنافسة ، قطاع التعليم

المقدمة

اولا: اهمية البحث

تعد الجامعات والكليات الاهلية من المؤسسات التعليمية التي تقدم خدماتها الاكاديمية للمستفيدين منها ، والتي يفترض تأديتها بشكل متميز ، لتحقيقها الميزة التنافسية والتي تعد من اهم متطلبات التعليم العالي والبحث العلمي ، والتي تعكس سمعتها الاكاديمية من جهة ، ونشاط اكاديمي مثالي من جهة اخرى ، ولعل ذلك لا يمكن تحقيقه الا من خلال وجود ملاكات تدريسية في تلك الجامعات والكليات تتوفر لديها الامكانيات اللازمة للقيام بمهامها ، ترتبط بتلك المؤسسات برابطة تنظيمية انشأتها الرابطة العقدية، جاءت من خلال طبيعة

العمل الذي تمارسه تلك المؤسسات والذي يعد من ضمن المهام الاساسية التي يختص بها (التدريسي) .

ثانياً : اشكالية البحث

قد يبدو للوهلة الاولى ان العلاقة التي تربط التدريسي بالجامعة او الكلية الاهلية هي علاقة عقدية ، تحققت من خلال قيام التدريسي بأبرام عقد مع الكلية الاهلية لغرض العمل لديها ، الا اننا لو تمعنا بتلك العلاقة بشكل ادق ، نجد ان هناك علاقة اخرى ذات طابع تنظيمي ، غير ظاهرة للعيان وجدت من خلال ارتباط عمل التدريسي بنشاط تلك المؤسسات ، وعدم امكانية تلك الجامعات والكليات الاهلية بلوغ غاياتها ، وتحقيق اهدافها الا بوجود التدريسيين ، لذا عليها ان تقوم بكل ما لديها من اجل تعزيز تلك العلاقة ، وبمعنى اخر ان الجامعات والكليات الاهلية لا تستطيع تحقيق متطلبات التعليم العالي والبحث العلمي ومن اهمها الميزة التنافسية الا اذا كانت علاقتها بالتدريسيين العاملين لديها علاقة تنظيمية ، ومن هنا فما هي المظاهر التي يمكن ان تظهر تلك العلاقة التي تربط التدريسي بالجامعة او الكلية الاهلية ؟ خاصة وان تلك العلاقة من شأنها ان تحقق مصلحة مشتركة للطرفين من جانب التدريسي ومن جانب الجامعة او الكلية الاهلية ،هذا السؤال سيكون محوراً للمناقشة في هذا البحث وصولاً للنتائج التي سنخرج بها .

ثالثا: منهجية البحث

تم اتباع اسلوب المنهج التحليلي، من خلال عرض النصوص القانونية التي جاءت بها احكام قانون التعليم العالي الاهلي رقم 25 لسنة 2016 ، والقوانين المقارنة التي نظمت احكام الجامعات والكليات الاهلية ، ومناقشتها من اجل الوصول للمعالجة المطلوبة ضمن الاطار العام للدراسة .

رابعا: اهداف البحث

ان الهدف الرئيس للبحث بموضوع المظاهر التنظيمية لعلاقة التدريسي بالجامعة او الكلية الاهلية ، هو تحديد اهم المتطلبات التنظيمية التي يفترض على الجامعات والكليات الاهلية القيام بها حتى تحقق ميزتها التنافسية ، والذي بدوره يعكس الاقبال العام من قبل الجمهور على تلقي خدماتها ، مما يترك اثاره في خلق علاقة ذات طبيعة تنظيمية بينها وبين من يقدم تلك الخدمات .

رابعا : هيكلية البحث

من أجل الإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه، ، قسمنا البحث إلى مطلبين، المطلب الأول: السمعة الاكاديمية ، ويضم فرعان، هما: الأول: نبحث فيه تعريف السمعة الاكاديمية ، والثاني: نبحث فيه دور الجامعات الأهلية في تعزيز السمعة الأكاديمية ، أما المطلب الثاني فعنوانه: النشاط الاكاديمي، ويضم فرعين، نبحث في الاول تعريف النشاط الاكاديمي ، وفي الثاني: النشاط الأكاديمي وتأثيره على واقع المنافسة في قطاع التعليم العالي الأهلي.

المطلب الاول

السمعة الاكاديمية

تسعى المؤسسة - (أيًّا كان وصفها ونوعها) - ابتداءً من لحظة ظهورها للوصول إلى المراحل الأكثر تقدمًا وبلوغها مرحلة السمعة والتميز والريادة، والمتوقفة على مستويات أداء موظفيها إلى المنافسة في مخرجاتها ، وان لكل مؤسسة سمعتها التي تميزها عن نظيرتها، والذي بدوره يؤثر بشكلٍ كبيرٍ على الميزة التنافسية بين المؤسسات وانعكاسه على الواقع المجتمعي، وإن استجلاء مفهوم محدد للسمعة الأكاديمية يتطلب تحديد تعريفها، وتأثيرها على الواقع التعليمي، وعليه نقسم المطلب إلى فرعين، الفرع الأول: تعريف السمعة الأكاديمية، المطلب الثاني: دور الجامعات والكليات الأهلية في تعزيز السمعة الأكاديمية.

الفرع الأول

تعريف السمعة الأكاديمية

لقد أصبح موضوع (السمعة) يحظى باهتمامٍ كبيرٍ من قبل المؤسسات والمنظمات بمختلف مجالاتها، سواءً أكانت حكومية أم أهلية، كونها تتكون لدى الجمهور شيئًا فشيئًا؛ ومن ثم يعبرون عنها في صورة آراء تتداول فيما بينهم وتقييمات لأداء أي مؤسسة[3].

ولقد أصبحت المنظمات في السنوات الأخيرة لا تركز على خدمات عالية الجودة فحسب، بل تسعى إلى التمايز، وكسب رضا العملاء وولائهم من خلال الإدارة الفكرية المتميزة لسمعة المنظمة، وإن مصطلح(السمعة) هو مصطلح متعدد الأوجه، له معنى مختلف في التخصصات كافة، ومن وجهات نظر مختلفة، فمثلا يرى خبراء الاستراتيجية أن سمعة

[3] د. نظام موسى سويدان، عبد الحميد البرواري، إدارة التسويق في المنظمات غير الربحية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، 2009م، ص17.

المنظمة مصدر للميزة التنافسية، وبصفة عامة عُرِفت (السمعة) بأنها: مجموعة من التصورات والتقييمات لجميع أصحاب المصالح المعنيين فيما يتعلق بالأداء والمنتجات والخدمات والأفراد والمنظمات[4]، وإن السمعة الخاصة لكل منظمة أو مؤسسة تعكس القدرة على كسب رضا العميل المتمثل في أفراد المجتمع، وعُرِفت (السمعة) كذلك بأنها: القوة الكامنة التي تعمل على تشكيل صور المنظمة من وجهة نظر الأطراف ذات المصلحة مع المنظمة، ومن خلال تعزيز العوامل الخارجية للإدراك الفردي لأصحاب المصالح، والتفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية والتفصيلات وتوجهات المنظمة على المدى الطويل من الزمن[5].

ويتبين من خلال التعريفات السابقة أن (السمعة) ما هي إلا انعكاس لرضا الجمهور الذي يزداد تدريجيًّا ببلوغها مراحل متقدمة من حيث أدائها المتميز، بوصفه يعكس النتيجة النهائية لجميع الأنشطة، سواءً على مستوى الفرد أو المنظمة أو الدولة، وإقبال المستفيدين من خدماتها، لكن الذي يهمنا في هذا الصدد هو الحديث عن السمعة الأكاديمية، وما الحديث السابق عن مفهوم (السمعة) بصورته العامة إلا لغرض الإفادة من ماهيتها ، فـ (السمعة الأكاديمية)، أي: سمعة الكليات الأهلية أصبحت واحدة من المعايير المهمة في تقييم مؤسسات التعليم العالي، ولها الدور الحاسم في رؤية إيجابيات المؤسسة أو المنظمة التعليمية من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح في ضوء الاهتمام الكبير للتعليم العالي في وقتنا الحاضر، فقد عُرِفت السمعة الأكاديمية بأنها: الأفضلية التي تكتسبها الجامعة أو الكلية من قبل وسائل الإعلام، وعُرِفت أيضًا بأنها: الانطباعات التي تتولد في الأذهان لدى عامة الناس والمتراكمة عبر الوقت حول الجامعة أو الكلية[6].

ويفهم من التعريفات السابقة أن السمعة الأكاديمية يفترض أن تتحقق في جميع المؤسسات التعليمية، حتى تستطيع أن تحقق أهدافها، وتستقطب أكبر عدد ممكن من المستفيدين من خدماتها، فكلما زاد الإقبال كلما أدى ذلك إلى توسيع أنشطتها وزيادة خدماتها، وتقديم خدماتها بأفضل وجه

---

[4] ليث عادل حميد، تنافسية منظمات الأعمال على وفق العلاقة بين إدارة الموارد البشرية المستدامة وممارسات التسويق المستدام، المصدر السابق، ص27

[5] بشرى عيد إبراهيم، دراسة تحليلية لواقع جودة التعليم في كلية المنصور، كلية بغداد للعلوم، العراق، العدد الثالث والأربعون، 2015م، ص364.

[6] عبد المحسن بن محمد السميح، دراسات في الإدارة الجامعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الحامد للطباعة والنشر، بلا سنة، ص40.

تحقيقًا للمصلحة العامة، على الرغم من أن التعريفات الواردة آنفًا لم تعطِ المعنى الحقيقي للسمعة الأكاديمية، وإنما فقط أعطت المعنى العام للسمعة الأكاديمية المتضمن بذل الجهود لتحقيق أفضل الخدمات، لكننا نجد أن السمعة الأكاديمية التي يفترضها الواقع العملي هي المتحققة (دون شك) من قبل أفرادها العاملين فيها، والتي بذلت جهودًا حثيثة لتكتسب الخبرات التي تعكسها على الخدمة، وإن المؤسسة تكون أكثر استقرارًا وأطول بقاءً حين يكون أداء عامليها متميزًا، فإذا ما قامت أدواتها بإنجاز الأعمال والمهام على الوجه المطلوب والمخطط له، فإن هذا سيقود المؤسسة نحو تحقيق أهدافها المنشودة، كالبقاء والنمو والتوسع.

وترتيبًا على ما تقدم يمكننا القول: إن السمعة الأكاديمية تعد من المظاهر التنظيمية لعلاقة التدريسي بالجامعات والكليات الاهلية؛ وذلك من خلال سعي المؤسسة التعليمية للنهوض بواقعها التعليمي، ومحاولة تطويره عن طريق قيامها بتحسين كفاءة ملاكها التدريسي، وتعزيز خبراته ومهاراته؛ ليعكسها بدوره على الخدمة التعليمية المقدمة من قبله.

الفرع الثاني

دور مؤسسات التعليم العالي الأهلية في تعزيز السمعة الأكاديمية

تعد فلسفة إدارة الجودة الشاملة من الفلسفات التي نالت اهتمام عدد كبير من الباحثين الأكاديميين، بوصفها إحدى الفلسفات الإدارية السائدة والمرغوبة في الفترة الحالية، ويرتبط هذا المفهوم بالجودة التي تدل على السمات والخصائص والمميزات التي تتعلق بالخدمة التي تُقَدَّم للمستفيدين، ويعيش عالمنا اليوم فترة تحديات عظمى نتيجة ثورة المعلومات التكنولوجية التي ظهرت في الآونة الأخيرة، وأصبحت هناك حاجة مُلِحَّة لتطبيق الجودة الشاملة بغرض الارتقاء بمستوى الخدمات وتحسين أدائها[7].

وظهر اهتمام كبير لدى الجامعات والكليات الحكومية منها والأهلية لتطبيق هذا المنهج للحصول على نوعية أفضل من الخدمات التعليمية القادرة على خدمة المجتمع، حيث يقوم هذا المنهج على فلسفة الأداء المستمر

[7] إن إدارة الجودة الشاملة قد ظهرت نتيجة المنافسة العالمية الشديدة بين المؤسسات الإنتاجية اليابانية من جهة ونظيرتها الأمريكية والأوروبية من جهة أخرى للحصول على رضا المستهلك على يد العالم (إدوار ديمنغ Edward deming)، والى جانب ذلك فقد كان لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي - (كونها السلطة المختصة بالإشراف على المؤسسات التعليمية) - الدور الأكبر لتعزيز السمعة الأكاديمية، وتشجيع مؤسسات التعليم العالي (الحكومية والأهلية) على اتِّباع المعايير الوطنية، من أجل بلوغها التصنيفات العالمية والوطنية، وتعزيز سمعتها الأكاديمية، فضلًا عن إقامة ورش العمل داخل مقر وزارة التعليم العالي مع ممثلي الجامعات والكليات الأهلية بشأن آلية تطبيق معايير الجودة الشاملة، وتشكيل اللجان الرئيسة والفرعية للقيام بالتصنيف الوطني للجامعات والكليات الأهلية.

والمتميز للخدمات بوفرة أعلى وتكلفة أقل مع الخلو من العيوب والشوائب وإرضاء العملاء داخل المنظمة أو المؤسسة وخارجها، وأصبحت فكرة إدارة الجودة الشاملة محطَّ جذب القيادات الجامعية، وأحد نوافذ قواعد المقارنة التي تؤشر نتائجها، والالتزام بدقتها ومطابقتها وتوقيتها وتمامها وملاءمتها مساحة

موقع الجامعات في بيئة التعليم العالي، حتى أصبح الاعتراف بالسمعة والمكانة الأكاديمية لأي جامعة أو كلية في البيئة التعليمية متوقفًا على درجة التزامها وتطبيقها معايير الجودة الشاملة[8]، إضافة إلى ذلك فإن الجودة في التعليم: تعني الجهود والأنشطة والعمليات التي تتم داخل مؤسسات التعليم العالي من خلال الإدارة والتدريسيين والطلبة بالتعاون مع المجتمع والبيئة المحيطة لتحقيق سبل الارتقاء بمستوى التعليم[9].

ومن ثم ظهر بعد ذلك نظام الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي في القرن الماضي، بوصفه نظامًا تطوعيًّا مستقلًّا يهدف إلى الارتقاء بمستوى التعليم وضمان جودته[10]، وقد أفرز الواقع العملي في الوقت الحاضر سعي العديد من الجامعات والكليات (الحكومية والأهلية) للحصول على شهادة الاعتماد الأكاديمي كونها تسهم في تحقيق الأهداف الاتية:

1. تغذية سوق العمل بأفضل الخريجين، بأن يجعل قدرة الطالب على التوظيف عالية؛ لأنه يزيد من ثقة أصحاب الأعمال في خريجي الجامعات المعتمدة.

2. تبصير المؤسسات التعليمية بالجوانب السلبية والإيجابية في برامجها كي تحافظ على الإيجابيات وتتلافى السلبيات, وكذلك تبصير أفراد المجتمع بذلك، وزيادة ثقتهم ببرنامج أكاديمي دون آخر، أو بمؤسسة تعليمية دون أخرى.

3. حماية سمعة المؤسسة التعليمية على المستوى العالمي بما يتعلق بجودة تعليمها.

4. ضمان مستوى جيد من الأداء الأكاديمي في البرامج المقدمة من قبل المؤسسة التعليمية[11] عن طريق سعي الإدارة لرفع كفاءة المؤسسة وفاعليتها من خلال تدريب الملاكات التدريسية العاملة لديها وتطويرها.

---

[8] د. مهدي صالح مهدي السامرائي، د علاء حاكم محسن الناصر، تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، الذاكرة للنشر والتوزيع، بلا سنة، ص97.

[9] عبد السلام علي حسين النوري، تحليل أبعاد الأداء الجامعي وفقًا لمعايير الجودة والاعتماد، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2013م، ص66.

[10] د. فارس كريم، د. ناظم عبد الله، مهند خليفة عبيد، واقع التعليم العالي في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد التاسع والأربعون، 2016م، ص5.

[11] ظهرت مؤسسات الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية كمؤسسات مستقلة، إلا أنه ينبغي أن تلقى اعترافًا حكوميًّا لممارسة أنشطتها عن طريق لجنة استشارية وطنية مختصة، وكان هذا الظهور بمبادرة مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة (ميشيغان) الأمريكية

5. تقويم أنظمة وإجراءات المؤسسات التعليمية عن طريق مدى مطابقتها للمعايير الموضوعة[12].

ونستنتج من ذلك أن كلًّا من الجودة والاعتماد الأكاديمي يعدان من المتطلبات التي يستلزم على الجامعات والكليات (الحكومية والأهلية) معًا القيام بها وتهيئتها وتنفيذها؛ وذلك لدورها الفاعل في تحقيق الميزة التنافسية بين مؤسسات التعليم العالي، وتحقيقها السمعة الأكاديمية لتلك المؤسسات.

وربما نتساءل: هل هناك تطبيق لمعايير الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي الأهلية؟.

لاشك أنَّ جميع الجامعات (الحكومية والأهلية) تبذل جهدها لتطبيق هذه المعايير كون التحدي الذي يواجه المؤسسات هو كيفية النجاح في عالمٍ تزداد فيه حدة المنافسة يومًا بعد يوم، وتصبح الجودة مطلبًا أكثر إلحاحًا للحاجة إليها في كافة مناحي حياتنا؛ وذلك من أجل أن تحظى بسمعة أكاديمية جيدة، يرفع من مستوى تقييمها، وفي الوقت ذاته تتنافس فيما بينها لاستيعاب وجذب أكبر عدد ممكن من الطلبة، لما تقدمه من مستوى عالٍ من الخدمات التعليمية، والذي ينعكس بدوره على تلبيتها للحاجات العامة بشكل أفضل.

للتأكد من أن المؤسسات التعليمية الثانوية على قدر من الكفاءة والتميز يسمحان بقبول الخريجين في الجامعة دون الخضوع لاختبارات القبول، ومع مرور الوقت تطورت هذه المبادرات لتصبح على شكل هيئات وجمعيات إقليمية للاعتماد الأكاديمي، تشترك فيها أكثر من ولاية، وأُنشِئت أول مؤسسة تعنى بعملية الاعتماد في ولاية (نيو انكَلاند) عُرِفت باسم: (جمعية نيو انكَلاند للكليات والمؤسسات التعليمية الثانوية)، وهي أول جمعية اعتماد إقليمية أمريكية، وبدأت هذه الجمعية في عام (1904م) بوضع عدد من معايير الاعتماد، وأُسِّسَت بعد هذهِ الجمعية العديد من الجمعيات الخاصة بالاعتماد بين عام (1920م-1930م)، وهذه الجمعيات تهدف إلى تحسين عمليات الاعتماد الأكاديمي كافة، وجميع المؤسسات التعليمية، وأخذ مفهوم الاعتماد الأكاديمي - (فيما بعد) - يستعمل على نطاق أوسع في العراق، وشهد عام 2009م استحداث مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكذلك الحال في الجامعات العراقية مع تشكيل مجالس ضمان الجودة والاعتماد فيها دعمًا لإدارة برامج المؤسسات التعليمية في العراق ومراقبتها، وعلى الرغم من مرور سنوات عديدة على تأسيس مراكز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات العراقية فإن الأقسام التي حصلت على الاعتماد الأكاديمي كانت بمستوى ضئيل جدًّا، وفي عام (2018م) حدثت انتقالة نوعية على مستوى المعايير الأكاديمية؛ إذ قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية بوضع مجموعة من المعايير الخاصة بنظام التعليم الجامعي بما ينسجم مع البيئة العراقية، من أجل الارتقاء بمستوى التعليم الجامعي وصولًا إلى مستوى متميز ومتطور يضمن للجامعات العراقية الكفاءة العلمية العالية والدخول في التصنيفات العالمية.

[12] إياد عبد الله شعبان، إدارة الجودة الشاملة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، 2009م، ص55.

ويفهم مما تقدم أن السمعة الأكاديمية من شأنها أن تعكس رضا العملاء (الطلبة)، وإشباع الحاجات العامة بشكل أفضل من ناحيتين، من ناحية أولى: فإن الجامعات والكليات - (سواءً أكانت حكومية أم أهلية) - تحصل على سمعتها الأكاديمية من خلال إحرازها درجة التصنيف العراقي للجامعات، والمعتمد من قبل وزارة التعليم العالي العراقية / قسم ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جهاز الإشراف والتقويم العلمي[13].

ولعله يؤثر بشكل كبير على إقبال الطلبة، بل على حملة الشهادات العليا الراغبين بالعمل في مؤسسات التعليم العالي، فكلما كانت درجة التصنيف عالية، كلما عَزَّز ذلك من سمعتها الأكاديمية[14].

ومن ناحية ثانية فإن وظيفة المؤسسة التعليمية القيام بتدريس المادة العلمية، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والتي يتم تحقيقها من قبل التدريسيين، وعلى المؤسسة ذاتها أن تقدم لهم كل ما من شأنه أن يرفع من سمعة المؤسسة عن طريق تدريبهم وتطويرهم وإشراكهم في البرامج التدريبية خارج البلاد، فضلًا عن التحفيز (المادي والمعنوي) الذي يخلق روح التعاون والاطمئنان تجاه المؤسسة، والأهم من ذلك جعلهم مستقرين في عملهم وغير معرضين لإنهاء عقودهم في أي لحظة، والذي يضمن للمؤسسة استمرار تقديم الخدمات التعليمية بشكلٍ لائقٍ ومتميز، وفي الوقت ذاته تتنافس مع مؤسسات التعليم العالي.

خلاصة القول: إن الكليات الأهلية تتولى تقديم الخدمات التعليمية بشكلٍ دائمٍ ومستمرٍ بمعية أفرادها، وما دامت تقدم خدمات تعليمية تتصف بالطابع العام فإنها تجد نفسها مجبرةً على التنافس مع بقية المؤسسات التعليمة الأخرى، وتواكب التطورات، وتطبق معايير الجودة؛ لبلوغ أعلى مستويات التصنيفات (العالمية والعربية)، بل وحتى الوطنية، إلا أنها لا تستطيع أن تحقق

---

[13] ينظر الرابط الإلكتروني:

http:ll mohesr. Gov. iqlarlirul

الخاص بوزارة التعليم العالي، جهاز الإشراف والتقويم العلمي للاطلاع على مراتب التصنيفات العراقية للجامعات والكليات الحكومية والأهلية.

[14] أحرزت جامعة بغداد المركز الأول للتصنيف العراقي للجامعات، والذي أُجْرِي من قبل وزارة التعليم العالي، هذا فيما يخص الكليات والجامعات الحكومية لعام 2021/2020، أما فيما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي الأهلية فقد أحرزت كلية المستقبل الأهلية المركز الأول للتصنيف العراقي للجامعات، والذي أُجْرِي من قبل وزارة التعليم العالي، ينظر: الرابط الإلكتروني:

http:ll mohesr. Gov. iqlarlirul

الخاص بوزارة التعليم العالي، جهاز الإشراف والتقويم العلمي للاطلاع على مراتب التصنيفات العراقية للجامعات والكليات الحكومية والأهلية.

كل ذلك إلا بعد ارتقاء ملاكها التدريسي، وضمانها استمرار تقديم خدماته الأكاديمية، كونه العنصر المحوري في تعزيز الوضع التنافسي، وانعكاسًا للسمعة الجيدة، وأحد عناصر تقديم الخدمة للمنتفعين منها، طبقًا لما تفرضه طبيعة العلاقة التنظيمية التي تربطه بهذه الكليات.

المطلب الثاني

النشِاط الأكاديمي

تضمن الملاكات التدريسية العاملة في مؤسسات التعليم العالي الأهلية تقديم النشاط الأكاديمي الذي يعد من مهامها الرئيسة؛ لتحقيق أهدافها التي تسعى إليها، فضلًا عن سعيها لتحقيق المصلحة العامة، ونظرًا لأهميتهم بالنسبة إليها، فعليها أن تبذل جهدها لمساندتهم بكل ما لديها من إمكانيات (مادية ومعنوية)، مع إتاحة الفرصة لهم بتقديم عملهم بشكل مستمر لا يحتمل التوقيت، وستضمن في النهاية أن تقديم نشاطها الأكاديمي بشكله الدائم والجيد يتيح لها التنافس في قطاع التعليم العالي.

وعليه نقسم هذا المطلب إلى فرعين، الفرع الأول: تعريف النشاط الأكاديمي، الفرع الثاني: تأثير النشاط الأكاديمي على واقع المنافسة في قطاع التعليم العالي الأهلي.

الفرع الأول

تعريف النشاط الأكاديمي

تعد الخدمة الأكاديمية الهدف الأساس لإنشاء الجامعات والكليات ، والمتمثل بخدمة التعليم التي تعد أساس تقدم المجتمع، وبالرجوع لأحكام كل من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية رقم (40) لسنة 1988م، وقانون تنظيم الجامعات المصري رقم (49) لسنة 1972م فإننا نجدها قد نَصَّت بشكل صريح على النشاط الأكاديمي الذي يستلزم قيام الجامعات والكليات القيام به، هذا فيما يخص مؤسسات التعليم العالي الحكومية[15]، أما فيما يخص

[15] نصت المادة التاسعة من قانون وزارة التعليم العالي العراقية رقم (40) لسنة 1988م على أن: "الجامعة حرم أمن، ومركز إشعاع حضاري (فكري وعلمي وتقني) في المجتمع يزدهر في رحابها العقل، وتعلو فيها قدرة الإبداع والابتكار لصياغة الحياة، وتقع عليها المسؤولية المباشرة في تحقيق الأهداف الواردة في هذا القانون، وعليها أن تقوم بالدراسات والبحوث المستمرة في شَتَّى جوانب المعرفة الإنسانية والدراسات المتصلة بالحالة العلمية، وواقع الاحتياجات الجديدة التي تضمن المستويات العلمية الرفيعة لتناسب العصر ومتطلباته"، وقد نصت المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات المصرية رقم (49) لسنة 1972م على أنه: "تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريًّا، متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمتخصصين

مؤسسات التعليم العالي الأهلية فإنها تقوم بذات النشاط الأكاديمي الذي تضطلع به مؤسسات التعليم العالي الحكومية[16].

ويفهم من خلال ما ورد في نصوص القوانين أنها حددت مضمون النشاط الأكاديمي الذي يقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي (الحكومية والأهلية)، وحسنًا فعل المشرع في ذلك لتجنب الخوض في تحديد خدمة أو نشاط قد لا يقع ضمن أنشطتها، حتى إننا وجدنا أن المشرع العراقي لا يختلف عَمَّا جاء به المشرع المصري فيما يخص تحديد طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسات التعليمية الأهلية بموجب قوانين الجامعات والكليات الأهلية[17].

أما موقف المشرع الأردني فإنه فضلًا عن تحديده النشاط الأكاديمي الذي تضطلع به الجامعات الأهلية بموجب قانون الجامعات الخاصة الأردني لسنة 2018م، فإنه قام بإعداد نظام ممارسة العمل الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي رقم (130) لسنة 2018م، الذي يتضمن منح من يقوم بممارسة العمل الأكاديمي أجازة عمل أكاديمي بعد أن تتوافر فيه شروط عضو الهيئة التدريسية، ولا يستطيع أن يعمل في أي مؤسسة تعليمية إلا بعد حصوله على الإجازة[18]، وهذا إن دَلَّ على شيء فإنه يدل على مراعاة المشرع الأردني

والفنيين والخبراء في جميع المجالات، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم في بناء المجتمع الاشتراكي وتدعيمه، وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية، وتعد الجامعات بذلك معقلًا للفكر الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدر الاستثمار، وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها، وهي الثروة البشرية، وتهتم الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصري وتقاليده الأصيلة ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلفية الوطنية، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية، وتكفل الدولة استقالة الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج.

[16] نصت المادة (3) من قانون التعليم العالي الأهلي العراقي النافذ على أن: "تسعى الجامعة أو الكلية أو المعهد الأهلي إلى تحقيق أهداف هذا القانون بالوسائل الآتية: أولًا: تأسيس جامعات أو كليات أو معاهد أهلية تتمتع بالشخصية المعنوية، ولها استقلال مالي وإداري، ويمثلها رئيس الجامعة أو عميد الكلية غير المرتبطة بجامعة، أو عميد المعهد. ثانيًا: فتح فروع لجامعات أجنبية رصينة في بغداد والإقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم"، ولا تكاد تختلف قوانين الجامعات الخاصة في كل من مصر والأردن عمَّا جاء به قانون التعليم العالي الأهلي، فقد **نصت المادة (2) من قانون الجامعات الأهلية الخاصة المصري النافذ على** أن: "تهدف الجامعة إلى الإسهام في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي، وتوفير التخصصات العلمية الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء في شَتَّى المجالات بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة وأداء الخدمات البحثية للغير، وعلى الجامعة أن توفر أحدث الأجهزة المتطورة"، **ونصت المادة (6) من قانون الجامعات الأردنية النافذ على الآتي**: "أ. الجامعة مؤسسة أكاديمية مستقلة تعمل على تحقيق غايات التعليم العالي والبحث العلمي، وتنفيذ سياساته وتقوم بما يأتي: وضع البرامج والمناهج والخطط الدراسية والبحثية، عقد الامتحانات، منح الدرجات العلمية والفخرية والشهادات".

[17] ينظر: قانون الجامعات الخاصة والأهلية المصري رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩م.

[18] ينظر: نظام ممارسة العمل الأكاديمي في الجامعات والكليات الأردنية رقم (130) لسنة 2018م.

فئة التدريسيين العاملين في مؤسسات التعليم العالي، والتي تمتهن النشاط الأكاديمي.

وقد ذهب البعض إلى تعريف النشاط الأكاديمي (خدمة التعليم) بأنه: "كل ما يمكن أن يرقي المجتمع علميًّا وحضاريًّا وفكريًّا من خلال نشر المعرفة، وإيجاد عقلية واعية في المجتمع"[19]، ويركز هذا التعريف على مصطلح المجتمع؛ لأن النشاط الأكاديمي يخدم المجتمع، ويحقق المصلحة العامة، وإن مؤسسات التعليم العالي الأهلية ما هي إلا مؤسسات خدمية تُعْنَى بتقديم نشاط التعليم الأكاديمي لعملائها (وهم الطلبة)، وسواءً كانت حكومية أو أهلية فإنها تتوسل للقيام بالنشاط الأكاديمي، وبمعنى أصح فإن الخدمة التعليمية تعتمد على وسيلتين، الأولى: بشرية، وهم التدريسيون والعاملون فيها، والثانية: مادية، وتتمثل في: الأبنية والأجهزة والمعدات[20].

وعليه فإنه من الضروري أن ندرك العلاقة التبادلية بين المؤسسة التعليمية، وهذه الأداة المحركة لعجلة نشاطها الأكاديمي، كونه يعد من أهم الأولويات التي يستلزم على المؤسسة أن تهتم فيه، وتقوم بتنمية قدراته وتطويره وتهيئة بيئة مناسبة للعمل؛ وذلك من أجل ضمان نجاحها وتحقيق أهدافها، بل هو السبب الأول لنجاحها، ولعلنا نلتمس العلاقة بين استمرار مؤسسات التعليم العالي الأهلية في تقديم نشاطها التعليمي الأكاديمي، واستقرار وديمومة عمل الملاكات التدريسية الأكاديمية[21] فيها، وهذا ما يبرر المركز التنظيمي الذي يشغله التدريسي في هذه المؤسسات.

الفرع الثاني

النشاط الأكاديمي وتأثيره على واقع المنافسة في قطاع التعليم العالي الأهلي

من المؤكد أن وظائف الجامعة التقليدية هي: (التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع)، وهذه وظائف أصيلة لا سبيل لإنكارها أو إنكار أثرها في وجود الجامعة أو تأثيرها في مجتمعها[22]، **لكن** هذه الوظائف ينبغي

---

[19] حميد علوان الساعدي، التوزيع المكاني لجامعات التعليم العالي ومعاهده في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 1997م، ص16.

[20] د. محمد طاقة، مسارات التعليم العالي الأهلي في العراق للسنوات (2010- 2015م)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد الخامس والعشرون، 2010م، ص5.

[21] نصت المادة (1/ أولًا) من قانون نقابة الأكاديميين العراقيين رقم (61) لسنة 2017م أن الأكاديمي كل من يحمل شهادة الماجستير أو الدكتوراه، ويمارس مهنة التدريس، ويعمل في مراكز البحث العلمي في الجامعات والكليات.

[22] شهلاء حمزة صادق الجبوري، الهندسة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى عمداء الكليات الأهلية في محافظة بغداد، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، العراق، 2016م، ص91.

تطويرها، والاتساع في نطاقها على نحو يستجيب لمتطلبات التطورات التي يشهدها عالمنا اليوم؛ وذلك من خلال قيام الإدارة والمتمثلة بإدارة المؤسسة التعليمية بتحفيز العاملين فيها في الجوانب المادية أو الإدارية بالطريقة التي تجعلهم يشعرون بالاطمئنان والاستقرار الوظيفي كإتاحة فرص إكمال دراستهم أو زيادة فرص ترقيتهم العلمية والوظيفية، والذي من شأنه أن ينعكس على واقع المؤسسة التعليمية، وينمي نشاطها الأكاديمي[23].

ومن جانب آخر فان النشاط الأكاديمي يؤثر بشكل كبير على واقع المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي؛ وذلك من خلال عدد من المؤشرات التي من الممكن أن يكون لها تأثير في تحقيق التنافس بين المؤسسات التعليمية، والتي تنعكس على تقديم النشاط الأكاديمي بشكل أفضل، وهي:

1- **الكفاءة العلمية للملاك التدريسي**، حيث تسهم في تحسين العملية التعليمية، والحصول على نوعية وجودة عالية من النشاط الأكاديمي (الخدمة التعليمية)، وإن أغلب الملاكات التدريسية في مؤسسات التعليم العالي الأهلية هي ملاكات جديدة لا تمتلك الخبرات الكافية التي تحتاج إلى تطوير وتدريب مهاراتها، وقد كان لوزارة التعليم دور كبير في تحفيز مؤسسات التعليم العالي الأهلية وتشجيعها على تطوير الملاكات التدريسية، وتشجيعهم على القيام بعملهم، وأوعزت بضرورة منحهم الحوافز المادية والمعنوية، والتي ينعكس أثرها على تقديم أداءٍ يتصف بالتميز.

2- **اللقب العلمي للملاك التدريسي**، حيث يعد اللقب العلمي من المؤشرات على كفاءة التدريسيين، فقد تملك المؤسسة التعليمية الأهلية عددًا من الملاكات التدريسية، لكن دون المستوى المطلوب، والتي عادة ما تكون بمستوى مدرس مساعد ومدرس[24]، وقد كان لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي دور في ذلك من خلال إصدارها التوجيهات المستمرة لمؤسسات التعليم العالي كافة بضرورة حسم أمور الترقيات العلمية للملاكات التدريسية وعدم تأخيرها.

3- **معدل النجاح في امتحانات الرصانة**، فالجامعات والكليات الأهلية تقبل كل سنة أعدادًا كبيرةً من الطلبة، لكن بمعدلات أوطئ من المعدلات المطلوبة في الجامعات الحكومية، الأمر الذي ادى الى زيادة اعداد المتقدمين اليها ،

---

[23] د. أسامة عبد اللطيف أحمد، كرار فاضل خلف السعيدي، جودة التعليم الجامعي الأهلي وتأثيره على قيم التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، 2019م، ص82.

[24] د. فاروق عبده فليه، د. السيد محمد عبد المجيد، السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، دون سنة، ص262.

فعمدت وزارة التعليم العالي على اعتماد أساليب تقويم للطلبة من خلال إجراء امتحانات لقياس مستوى الطالب[25].

4-القدرة الاستيعابية للمؤسسة التعليمية من شأنها أن تُحَسِّن النشاط الأكاديمي؛ وذلك من خلال الإقبال المتزايد من قبل الطلبة، خاصة أن القدرة الاستيعابية تزداد من خلال الإمكانات (المادية والبشرية) التي وَفَّرَتها المؤسسة التعليمية داخل المؤسسة، وأن تقوم بتحسين الأداء الخاص بموظفيها، وهم الملاك التدريسي والعاملون فيها من خلال إشراكهم بدورات تدريبية وتطويرية لأداء مهامهم بأحسن صورة، وهذا بدوره ينعكس على الميزة التنافسية ما بين المؤسسات التعليمية، وقد ألزمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مؤسسات التعليم العالي الأهلية بضرورة اهتمامها بالملاكات التدريسية، والمنتسبون في هذه المؤسسات؛ لأنهم يمثلون قيمة علمية عليا، ويجب أن يتم تشجيعهم على الارتقاء كونه يحقق تقدم الجامعة في شَتَّى المجالات، وضرورة تخصيص الوقت الكافي للاستماع إليهم ومقابلتهم وإيجاد الحلول لمتطلباتهم.

5-البحث العلمي: يساعد البحث العلمي أعضاء الهيئة التدريسية التي يقع عليها الثقل الكبير في تقديم النشاط الأكاديمي داخل المؤسسات التعليمية على اكتساب المعلومات والخبرات والمعرفة، وتدعم أداءهم التدريسي، الأمر الذي ينعكس بدوره على تعزيز تعلم الطلبة، خاصة أن التدريس لم يعد الوظيفة الوحيدة للجامعات في الوقت الحاضر، وإنما أصبح هناك اهتمام بالبحث العلمي الذي يأخذ موقعًا متميزًا في جامعات العالم المعاصر كونه يعد من العوامل الهامة في الجامعات في الوقت الراهن، وقد حَثَّت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعات والكليات الأهلية على عمل فرق بحثية لزيادة النشر العلمي، وأن تركز اهتمامها على البحث العلمي الذي سيكون معيارًا أساسيًّا في متطلباتها المستقبلية؛ ذلك أن الجامعة أو الكلية الأهلية التي لا تحقق تقدمًا بالنشر العلمي أو استحداث المجلات العلمية المتميزة سيعاد النظر في تقييمها.

6-الارتباط الوظيفي للملاكات التدريسية الذي يعد من هم المؤشرات التي تترك آثارها الإيجابية في تحقيق الميزة التنافسية، كونه يجعل التدريسي يشعر بالاستقرار الوظيفي في عمله، والرغبة في تقديم أفضل ما لديه، وأنه جزء لا يتجزأ من هيكلة المؤسسة، والذي تخلقه المؤسسة ذاتها.

وعلينا أن نستدل مما تقدم أنه لكي ترتقي مؤسسات التعليم العالي الأهلية بمستوى أداء نشاطها الأكاديمي، فإن الأمر يستلزم تقديمها الدعم التنظيمي للعاملين فيها، وبالأخص الملاكات التدريسية من خلال اتِّباعها السياسات والبرامج التعليمية المتقدمة، وتقديمها الامتيازات المادية والمعنوية، وإقامة الحلقات النقاشية، وورش العمل، فضلًا عن تمكينهم نشر البحوث العلمية خارج البلاد، وتقوية استقرارهم الوظيفي؛ مما يعكس الحرص على تحقيق أهدافها، والسعي إلى تقديم أداء أفضل ومتميز، فضلًا عن تعزيز العلاقة التنظيمية التي تربطهم بهذه المؤسسات.

[25] مجدي صلاح طه المهدي، اقتصاديات الجودة التعليمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، بلا سنة، ص35.

الخاتمة

اولا : النتائج

1- ان المركز التنظيمي يحقق مصلحة مشتركة لكل من التدريسي والجامعة او الكلية الاهلية التي يرتبط بها .
2- إن السمعة الأكاديمية تعد من المظاهر التنظيمية لعلاقة التدريسي بالجامعات والكليات الاهلية؛ وذلك من خلال سعي المؤسسة التعليمية للنهوض بواقعها التعليمي، ومحاولة تطويره عن طريق قيامها بتحسين كفاءة ملاكها التدريسي، وتعزيز خبراته ومهاراته؛ ليعكسها بدوره على الخدمة التعليمية المقدمة من قبله.
3- ان استمرار الجامعات والكليات الأهلية في تقديم نشاطها التعليمي الأكاديمي، واستقرار وديمومة عمل الملاكات التدريسية الأكاديمية فيها، يعد من المظاهر التنظيمية للعلاقة التي تربط التدريسي بالجامعة او الكلية الاهلية .
4- ارتقاء الجامعات والكليات الأهلية بمستوى أداء نشاطها الأكاديمي، يستلزم تقديمها الدعم التنظيمي للعاملين فيها، وبالأخص الملاكات التدريسية من خلال اتِّباعها السياسات والبرامج التعليمية المتقدمة، وتقديمها الامتيازات المادية والمعنوية، وإقامة الحلقات النقاشية، وورش العمل، فضلًا عن تمكينهم نشر البحوث العلمية خارج البلاد، وتقوية استقرارهم الوظيفي؛ مما يعكس الحرص على تحقيق أهدافها، والسعي إلى تقديم أداء أفضل ومتميز، فضلًا عن تعزيز العلاقة التنظيمية التي تربطهم بهذه المؤسسات.

ثانيا: التوصيات

1- قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتوجيه الجامعات والكليات الاهلية بمراعاة الجوانب التنظيمية لعلاقة التدريسي بالجامعة او الكلية الاهلية ، وان العلاقة التي بين الطرفين ليست علاقة عقدية فحسب، وانما علاقة تنظيمية تضمن للجامعات والكليات الاهلية استمرارها في تقديم خدماتها ، وتقوي من المركز الوظيفي للتدريسي .
2- دعوة المشرع العراقي بضرورة تضمين قانون التعليم العالي الاهلي رقم 25 لسنة 2016 كل ما يعكس العلاقة التنظيمية التي تربط التدريسي بالكلية الاهلية .

المصادر

اولا : الكتب العلمية

1- د. نظام موسى سويدان، عبد الحميد البرواري، إدارة التسويق في المنظمات غير الربحية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، 2009م،
2- ليث عادل حميد، تنافسية منظمات الأعمال على وفق العلاقة بين إدارة الموارد البشرية المستدامة وممارسات التسويق المستدام، المصدر السابق
3- عبد المحسن بن محمد السميح، دراسات في الإدارة الجامعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الحامد للطباعة والنشر، بلا سنة.
4- د. مهدي صالح مهدي السامرائي، د علاء حاكم محسن الناصر، تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، الذاكرة للنشر والتوزيع، بلا سنة.
5- د. فاروق عبده فليه، د. السيد محمد عبد المجيد، السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، دون سنة،
6- مجدي صلاح طه المهدي، اقتصاديات الجودة التعليمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، بلا سنة،
7- إياد عبد الله شعبان، إدارة الجودة الشاملة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، 2009م،

ثانيا: الاطاريح والرسائل العلمية

1- عبد السلام علي حسين النوري، تحليل أبعاد الأداء الجامعي وفقًا لمعايير الجودة والاعتماد، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2013م .
2- حميد علوان الساعدي، التوزيع المكاني لجامعات التعليم العالي ومعاهده في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 1997م.
3- شهلاء حمزة صادق الجبوري، الهندسة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى عمداء الكليات الأهلية في محافظة بغداد، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، العراق، 2016م

ثالثا: البحوث المنشورة

1- بشرى عيد إبراهيم، دراسة تحليلية لواقع جودة التعليم في كلية المنصور، كلية بغداد للعلوم، العراق، العدد الثالث والأربعون، 2015م، ص364.
2- د. فارس كريم، د. ناظم عبد الله، مهند خليفة عبيد، واقع التعليم العالي في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد التاسع والأربعون، 2016م،
3- د. محمد طاقة، مسارات التعليم العالي الأهلي في العراق للسنوات (2010-2015م)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد الخامس والعشرون، 2010م.
4- د. أسامة عبد اللطيف أحمد، كرار فاضل خلف السعيدي، جودة التعليم الجامعي الأهلي وتأثيره على قيم التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، 2019م

رابعا: القوانين

1- نظـــام ممارســـة العمـــل الأكـــاديمي فـــي الجامعـــات والكليـــات الأردنيـــة رقـــم (130) لســـنة 2018م.
2- قانون نقابة الأكاديميين العراقيين رقم (61) لسنة 2017م
3- قانون التعليم العالي الاهلي العراقي رقم 25 لسنة 2016
4- قانون الجامعات الأردنية الخاصة رقم (18) لسنة 2018م.
5- قانون تنظيم الجامعات الخاصة المصري رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩م.

© Copyright of Journal of Strategic Research in Social Science (JoSReSS) is the property of SRA (Science Research Associates) Strategic Research Academy & Academic Publishing© and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.